

١٧١
يفاقيل منى الذهب اليه باجرة تزيد على ارمائه والرخيف
و جرا الوكيل اكثر وقد يكون عمله قدر الرخيف مثلا
فيكون مقدار الاجر يسوا واما قوله صلى الله عليه وسلم الاجر
بينكما نصفان فعناه قسمان وان كان احدهما اكثر كما قال
الشاعر اذا منحت من الناس نصفان وانشاء القاضي
ايما انه يجهل ايضا ان يكون سولان الاجر فضل من الله
تعالم ولا يدرك يقاس ولا هو بحسب الاعمال وذلك فضل
الله يؤتيه من يشاء والمنتاد الاول وقوله صلى الله عليه وسلم
الاجر بينكما ليس معناه ان الاجر الذي لاحدهما يزوجهما
فيه بل معناه ان هذه النفقة والصدقة التي اخرجها
الحازن او المرأة والمملوك ونحوهم باذن المالك يترتب
عليه جعلتها الثواب على قدر المال والعلم فيكون ذلك
مقسوما بينهما لهذا نصيب بماله ولهذا نصيب بماله فالم
يزاحم صاحب المال العامل في نصيب عمله ولا زاحم العامل
صاحب المال في نصيب ماله واعلم انه لا بد في العامل وهو
الحازن وفي الزوجه والمملوك من اذن المالك في ذلك فان
لم يكن اذن اصلا فلا اجر لاحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم
وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير اذنه والاذن صريحا
احدهما الاذن الصريح والنفقة والصدقة والتام الاذن
المفهوم من اطراد العرف على عطا السائل كسرة ونحوها
مما جرت العادة به واطراد العرف فيه وعلم بالعرف
رضا

رضا الزوج والمالك به فاذنه في ذلك حاصل وان لم يتكلم
وهذا اذا علم رضاه لاطراد العرف فيه ونسك في رضاه
او كان شحيجا يشح بذلك وعلم من حاله ذلك او نسك فيه
لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله الا بصريح اذنه
واما قوله صلى الله عليه وسلم وما انفتحت من كسبه من
غير امره فان نصف اجره له فعناه من غير امره الصريح
في ذلك القدر المعين ويكون معناه اذن عام سابق
منا ولا لهذا القدر وغيره وذلك الذي قدرناه سابقا
اما بالصريح واما بالعرف ولا بد من هذا التاويل لانه صلى
الله عليه وسلم جعل الاجر مناصفة وفي رواية ابي
داود فلها نصف اجره ومعلوم انما اذا انفتحت المرأة
من طعام بيتها من غير اذن صريح ولا معروف من العرف
فلا اجر لها بل عليهما وزر فيقوي تاويله واعلم ان هذا
كله مفروض في قدر سيرة بعلم رضا المالك به في العادة
فان زاد على المتعارف لم يجز وهذا معنى قوله صلى الله
عليه وسلم اذا انفتحت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة
فاشار صلى الله عليه وسلم اليه انه قد يعلم رضا الزوج
به في العادة ونبه بالطعام ايضا على ذلك لانه يسمي به
في العادة بخلاف الدرهم والدينار في حق اكثر الناس
وفي كثير من الاحوال واعلم ان المراد بنفقة المرأة
والعبد والحازن النفقة على عياله صاحب المال